

## مساواة مدنية نعم، حقوق جماعية

## وحقوق قومية - خلاف

لجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست في نقاش مفتوح حول مسألة العلاقات بين اليهود والعرب في الدستور المتبلور

ماذا يوجد لدينا هنا. سألنا على الصفحة الأولى من الصحيفة - دولة واحدة، والكثير من القبائل. إن الدارج (على الأقل في دول العالم) أن الدولة بحاجة الى دستور. ومن المعلوم أنه لا يوجد لاسرائيل دستور. لماذا؟ هل اسرائيل دولة خاصة ليست بحاجة الى دستور يحدد بصورة واضحة ما هي المبادئ والقيم التي تلزم السلطات والمواطنين سوية؟ هل حالة سلطة القانون اليوم سليمة في اسرائيل؟ هل نحن حقاً لسنا بحاجة الى دستور يبلور التصورات الأساسية، ويضمن سلطة القانون وسيطرة القواعد القضائية الأساسية بحيث تسير الحياة في الدولة السليمة على هديها؟

إن دولة اسرائيل تسير نحو الدستور منذ ٥٥ عاماً. وقد خطت الكنيست الأولى الطريق التي يجب السير فيها للتوصل الى الدستور. لقد مرت ٥٥ سنة، والمحصول قليل - بعض القوانين الأساسية والتي لا شك في أهميتها، لكن دستور كامل، يتضمن من بين ما يتضمن النعاطي الشامل مع حقوق الإنسان الأساسية، مسألة المساواة وحقوق الأقلية - لا يوجد. لماذا؟ ربما أنه توجد لدينا دولة واحدة والكثير من القبائل التي لا تريد أو لا تستطيع الوصول الى دستور واحد متفق عليه. لجنة لجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست برئاسة عضو الكنيست ميخائيل ايتان وضعت لنفسها هدفاً بالعمل على ارساء دستور لدولة اسرائيل. وقد طلبت صحيفة "لحن مزدوج" (في اطار عمل "الصحيفة الحية") من عضو الكنيست ميخائيل ايتان اجراء جلسات علنية للجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست واشراك ممثلين عن الجمهور العربي في اسرائيل لمناقشة مسألة دمج العرب في الدستور الذي سيتبلور. وقد جرت المداولات في الكنيست وفي بلدة سخنين. أمامنا ما ورد وتم سرده في المداولات. ملخص المداولة في ختام الأمر: مساواة مدنية نعم، الحقوق الجماعية والحقوق القومية - خلاف

على منظومة سياسية تولد وتبلور الدستور على شاكلتها، وربما على أساس المقولات الديمقراطية والليبرالية الخاصة بوثيقة الاستقلال. في مثل هذه الحالة علينا ان نسأل ما هو القصد عند الحديث قبل كل شيء، عن كل محاولة لتشريع الدستور، عن الدولة اليهودية والديموقراطية؟ ما هو معنى "يهودية"؟

أنا أقبل أن دولة اسرائيل هي دولة يهودية بمفهوم واحد ووحيد، بأنها حققت حق تقرير المصير بالنسبة للشعب اليهودي الذي نشأ في أرض اسرائيل. إن الأمر الضروري الآن هو تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الثاني الذي يعيش في الدولة. ومنذ تطبيق حق تقرير المصير للشعب اليهودي، صار السؤال الذي يُبنى عليه هو، كيف ستصير الدولة ديموقراطية. إذا لم تكن فقط دولة يهودية وحسب، بل دولة تعيش فيها أغلبية يهودية وأقلية قومية عربية كبيرة، فإن السؤال يكون: هل توجد حقوق لهذه الأقلية القومية. طبقاً للبروفيسور جابيزون، فإن المواطنين العرب سيحصلون في الدولة اليهودية على الحقوق المدنية، وسوف يستحقون الحقوق القومية في الدولة الفلسطينية فقط. التسوية اذن هكذا، أن أتنازل عن تطبيق الحق في تقرير المصير كجزء من الشعب الفلسطيني. ماذا أقول لكم؟ لا أقبل. أنا أستحق مثل أي أقلية قومية في بلاد أخرى المساواة التامة في الحقوق المدنية والحقوق القومية.



**وزيرة القضاء تسيبي ليفنه: أحد المواضيع المركزية المختلف عليها هو قانون العودة، وهو يولد تمييزاً في التعريف بين حق اليهودي في القدوم الى البلاد وبين غياب الحق لمن ليس يهودياً في الحضور الى هنا وأن يكون مواطناً. إن هذا التمييز ضروري من أجل ايفاء الهدف من وجود دولة اسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي**

إنني أتوخى من قيادة الأقلية العربية في الدولة أن تقبل التمييز المتعلق بالعملية السياسية وأن تناضل من أجل مساواة الحقوق الكاملة للمواطنين العرب، لكن لا تقل: "نحن خارج اللعبة حتى توفر لنا البضاعة"، لأننا عند ذاك لن نصل الى الهدف الخاص ببناء المجتمع مع منظومة قيم مشتركة.

**عضو الكنيست عصام مخول:**

إن السؤال المطروح هو - هل تعترف الدولة بالأقلية القومية العربية التي تعيش بداخلها، ليس كمواطنين فقط، بل كأقلية قومية ذات حقوق جماعية، وأنها جزء منها؟ هذه ليست فقط دولة يهودية، بل دولة توجد فيها غالبية يهودية، وكذلك أقلية قومية عربية كبيرة وفعالة تناضل من أجل حقها في أن تكون شريكة، ويتم صرفها بشكل عام عن الشراكة.

لكوني جزءاً من الأقلية القومية بصورة خاصة كان عليّ أن أحتفل على ضوء المبادرة الى بلورة الدستور، غير أن الموضوع اليوم يثير الاشكالية. إن الواقع السياسي المعادي لنا، الذي يذهب أراضي العرب الى الأبد في الجليل والساعي الى اخراج الجبهة خارج القانون، يثير بي الخشية من الدستور واتساع عما سيكون جوهره. أنا أؤمن أن الواقع الذي تنقلص فيه مكانة الديموقراطية في الدولة هو مرحلة مؤقتة، وأنا سوف نصل الى مرحلة أكثر سلامة، تكون فيه الديموقراطية الأمر الحاسم وليس اليهودية. عندها سيكون بإمكاننا الاتكاء

وما هي القواعد المتفق عليها والتي يمكن اللعب في اطارها.

إن تصوري الذي وفقه أقود هذه العملية يستند الى الفرضية أن دستور دولة اسرائيل يتوجب عليه أن يعبر عن شيئين: الأمر الأول، أن دولة اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يستطيع الشعب اليهودي فيها تعريف نفسه [تقرير مصيره]، وهي الدولة اليهودية. الأمر الثاني، أن دولة اسرائيل هي دولة ديموقراطية يتوجب عليها أن تحافظ ليس فقط على الحقوق لجميع مواطنيها من اليهود وغير اليهود، بل يتوجب عليها أن تتيح لأبناء الأقلية أن يعترفوا بأنفسهم وأن يكونوا قادرين على تطوير الأشياء الخاصة بهم - اللغة، الثقافة، التقاليد والحقوق الجماعية الخاصة بهم. إن الدولة ذات الهوية اليهودية قادرة في نفس الوقت على الحفاظ على الهوية العربية لأبناء الأقلية العربية. يتوجب على الدستور أن يمنع المس بحقوق أبناء الأقلية العربية.

**تسيبي ليفنه، وزيرة القضاء:**

إن القوانين الأساسية للكنيست لا تعبر اليوم عن مجموع الواقع القيمي لدولة اسرائيل، كدولة ديموقراطية تحافظ على المساواة التامة لجميع مواطنيها، وكذلك كبيت قومي للشعب اليهودي. لا أشك أنه بالإمكان فض هذه القيم ضمن عملية مركبة من النقاش والإجماع يؤدي الى دستور متفق عليه. إن العمليات السياسية التي تسعى في المستقبل الى دولتين قوميتين - واحدة كبيت قومي للشعب الفلسطيني والثانية هي دولة اسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي - من شأنها المساهمة في هذه العملية. إن أحد المواضيع المركزية المختلف عليها هو قانون العودة. وهو يولد تمييزاً في التعريف بين حق اليهودي في القدوم الى البلاد وبين غياب الحق لمن ليس يهودياً في الحضور الى هنا وأن يكون مواطناً. إن هذا التمييز ضروري من أجل ايفاء الهدف من وجود دولة اسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي، غير أنه لا يوجد وضعا تمييزاً بين مواطني الدولة أنفسهم منذ أن تحولوا الى مواطنين. لا شك لدي أن سن قانون العودة يجب أن يكون البند الأول في الدستور المستقبلي. من وجهة نظري توجد أهمية أيضاً للرموز مثل العلم، التشديد الوطني واللغة. أنا أفترض أنه سيتم اقرارها كرموز تعبر عن الشأن اليهودي، غير أن هذه الأشياء لا تمس مساواة المواطنين أمام مؤسساتها، ولا تنتقص من واجب الدولة بمعاملة جميع مواطنيها على قدم المساواة. من الناحية العملية، لم نحقق دائماً المساواة على المستوى اليومي في الميزانيات والبنى التحتية. وهذه أمور هامة تتيح للإنسان الشعور بأنه يساهم في بناء الدولة.

**عضو الكنيست ميخائيل ايتان، رئيس لجنة لجنة الدستور، القانون والقضاء التابعة للكنيست:**

إن النقاش المشترك حول موضوع العلاقات بين اليهود والعرب في دولة اسرائيل حيوي لكنه يتسم بالتهديد. ومن أجل العيش سوية، يتوجب على طرف أن يتنازل عن قسم من مواقفه. إن النقاش الحقيقي حول الموضوع يستلزم تغيير الكثير من الحقائق والمقولات الشائعة على ألسنتنا علماً أن التغيير يُفهم على أنه خطير ومخيف. كرئيس للجنة الدستور، فإنني أمد يدي المرة بعد الأخرى الى الجمهور العربي وأقول له: نحن ننوي الآن كتابة الدستور ونريد أن نسمع ماذا تريدون أن يتضمن الدستور، تعالوا لتكونوا شركاء! يبدو لي أن عدم الاستعداد للوصول الى هذه اللقاءات ينبع من الحقيقة أن العرب فيما بينهم لا يدرون ماذا يريدون. من الصعب عليهم أيضاً أن يعرفوا، فيما بينهم ماذا يتوجب أن يكون مكانهم في دولة اسرائيل. ربما من المفضل لنا تجاهل النقاش وعدم تحديد الأشياء؛ الإستمرار في العيش هكذا من اليوم الى الغد. لكن، هل سيكون النقاش إذا مريحا أكثر؟ أنا أقترح: هيا ندير حواراً حول الاحتياجات،



**عضو الكنيست ميخائيل ايتان: من أجل العيش سوية، يتوجب على طرف أن يتنازل عن قسم من مواقفه. إن النقاش الحقيقي حول الموضوع يستلزم تغيير الكثير من الحقائق والمقولات الشائعة على ألسنتنا علماً أن التغيير يُفهم على أنه خطير ومخيف**

الحقوق والحساسيات الخاصة بكم وبنا. بماذا يتم التعبير عن مواطنكم في الدولة إذا لم تكونوا مستعدين لأن تكونوا شركاء في عملية أساسية للغاية والتي من المفترض أن تبلور الحياة المشتركة؟ إن الدستور عبارة عن فرصة لبلورة المشاكل ليس بين اليهود والعرب وحسب بل بين اليهود واليهود. إن الدستور لا يحدد من يفوز في مباراة كرة القدم، بل يحدد الملعب والقوانين،



**إن الواقع السياسي المعادي لنا، الذي يذهب أراضي العرب الى الأبد في الجليل والساعي الى اخراج الجبهة خارج القانون، يثير بي الخشية من الدستور واتساع عما سيكون جوهره**

# نظرة حول علاقات اليهود والعرب في الماضي والحاضر يهود وعرب في بلورة الدستور

في الوسط العربي بالفرضية الأساسية بأن دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديموقراطية، ليس كشعار بل كمكان يحقق فيه الشعب اليهودي حقه القومي في تقرير مصيره، ومن هنا يمكن اجتزاء أشياء اضافية. إن المشكلة الحقيقية التي نواجهها، وربما السقف الأساسي الذي يتوجب علينا اجتيازه، ويمكن اجتيازه، هو الجهد في تعريف المعنى الخاص بالمساواة المدنية التامة في دولة يهودية وديموقراطية. إن إحدى المخاوف الحقيقية للأقلية العربية في إسرائيل هي تغلب اليهودية في الصراع ما بين "اليهودية" و "الديموقراطية"، عند اتخاذ القرارات التي تعني المساواة في الحقوق.

تلقت نظركم الى أقلية أخرى في المجتمع الإسرائيلي والتي ترى الأشياء من منظور معاكس تماما، وتخشى من طغيان الديموقراطية على اليهودية. في نهاية الأمر، يتوجب على الصيغة الدستورية أن توازن بين الأطراف في المجتمع وأن تتعاطى مع جميع المخاوف وأشكال الخشية، للأقلية الدينية اليهودية وكذلك للأقلية العربية. لا أعتقد أن أماننا الكثير من السنوات من أجل انتظار استكمال الصياغة الدستورية. أعتقد أنه من المطلوب منا جميعاً أن نبذل جهداً كبيراً وجدياً من أجل اكتماله في المستقبل القريب.

عندما تصل الوثيقة الدستورية التي تبلورها الكنيست من أجل التصويت عليها، يجب أن يكون واضحاً للجميع أن بعض البنود ستحدث بلغة يشوبها الغموض، وستبقي الكثير من الحيز للنقاش السياسي، الدفاع الاجتماعي والتطورات الثقافية. وسوف نشهد على مر السنين صراعات متقلبة، تصاعداً وهبوطاً في مختلف أنظمة العلاقات، لأن هذا هو جوهر المجتمع الفعال والحياة المشتركة، التي تتغير بين الفينة والأخرى. يتوجب على الدستور أن يعرف الأطر دون أن يخلقها. علينا أن نكون شجعاناً كي نعرف هذه الأطر الدستورية، وأن نضع ايدينا معاً وأن نستمر في العيش كمختلفين في نفس المجتمع مع ذات الأهداف.

## عضو الكنيست الراح ملكيهور:

أنا سعيد جداً لإستجابة جميع الأطراف للدخول في نقاش عميق والتمركز حول نقطة التماس. أنا أقترب التفكير بصورة مفتوحة وابداعية حول تعريفات الحقوق الجماعية، القومية والجماهيرية، والعتور على نماذج من



أنا أقترب التفكير بصورة مفتوحة وابداعية حول تعريفات الحقوق الجماعية، القومية والجماهيرية، والعتور على نماذج من الحلول الخاصة التي لا تتوفر في دساتير العالم، لأن مشاكلنا هي مشاكل مميزة.

الحلول الخاصة التي لا تتوفر في دساتير العالم، لأن مشاكلنا هي مشاكل مميزة.

يمكن تطوير نماذج جماهيرية أصلية قادرة على إيجاد الفرصة للعيش المشترك دون المس بأساس كوننا دولة يهودية وديموقراطية. من ناحيتي، ليس فقط التعريف "ديموقراطية" يشتمل على المساواة والعدالة وإنما التعريف: "اليهودية" أيضاً. إن التعريف الذاتي اليهودي لدولة إسرائيل بمقدوره أن يضم أيضاً تعريف الجماهير مع الحقوق الجماعية الواسعة جداً. من خلال الليونة والأصغاء المتبادل يوجد احتمال كبير في الوصول، على الأقل من الناحية الفعلية، الى القاسم المشترك، حتى لو كنا لا نستطيع لغاية الآن تعريف كل

ما هي المجالات المعينة التي يريد الجمهور العربي أن يرى تعبيراً عنها في الدستور المستقبلي لدولة إسرائيل على المستوى الجماعي؟

بخصوص الحقوق المدنية المشتركة، سوف يناضل الجمهور العربي الى جانب منظمات حقوق الانسان في البلاد. ومع هذا، وبخصوص الحقوق الجماعية، حقوق الأقليات، فقد اكتسب الجمهور العربي في إسرائيل تجربة كافية من أجل الإشارة إليها، حتى لو تكن مطورة لغاية الآن بصورة كافية في القانون الدولي وفي القانون المقارن. سأشير بإختصار الى بعض المجالات المركزية:

أ- اللغة: لا يوجد تناقض بين الحاجة الى حفظ اللغة العبرية كلغة سائدة بالنسبة للأغلبية، وبين الحاجة الى حفظ وتنمية اللغة العربية كلغة للأقلية العربية. يمكن



إن المشكلة الحقيقية التي نواجهها، وربما السقف الأساسي الذي يتوجب علينا اجتيازه، ويمكن اجتيازه، هو الجهد في تعريف المعنى الخاص بالمساواة المدنية التامة في دولة يهودية وديموقراطية.

بالتأكيد التوصل الى ترتيبات متفق عليها تلبى متطلبات الأقلية العربية.

ب- الإدارة الذاتية: لا يدور الحديث عن الانفصالية، بل قدرة التأثير على الأشياء الجوهرية التي تهم الجمهور العربي. مثلاً مسألة الدين: لماذا تناقض سيطرة الطائفة الاسلامية على الوقف الاسلامي حقيقة كون الدولة دولة يهودية؟ وكما أنه توجد ترتيبات تخدم الجمهور الحريدي المتدين / المتدينين، يتوجب اتاحة مثل هذه الترتيبات للجمهور العربي؛ بخصوص شؤون التربية والتعليم، من غير المقبول عقلاً ان لا تقدر الأقلية المولودة في البلاد التأثير على مضامين التربية والتعليم. إن الإدارة الذاتية يمكن لها أن تكون ليس فقط من خلال المدارس المنفصلة، بل من خلال المدارس المشتركة، ثنائية القومية.

ج- التمثيل اللائق: إن القانون الاسرائيلي يعبر عن هذا، وأعتقد أنه يمكن تطوير الموضوع دونما علاقة بالنقاش حول الدستور.

د- المساواة في الميزانيات على أساس قانوني. (الرموز: أنا أعي الحساسية القائمة بهذا الخصوص، ولكن هذا هو السبب الذي يستوجب إيجاد حلول ابداعية. إن الدستور الذي يرغب في التقرب من الجمهور العربي الكبير يجب أن يتيح له التعبير الرمزي عن هويته.

البروفيسور أريك كرمون، رئيس المعهد الإسرائيلي للديموقراطية والذي يقف من وراء "دستور بالإتفاق":

في السنوات الأخيرة، ونتيجة لإبراز مواضيع شائكة في الحوار الدستوري، يوجد تقدم كبير في المحادثات. إن الذي ما يزال يهدد هذه النتيجة النهائية هي بالأساس المخاوف وعدم الثقة التي تنبع من واقع الحياة، المكونة من جميع المؤشرات التي من شأنها أن تفشل منذ البداية التوصل الى الهدف المنشود. ولهذا السبب بالذات يجب بذل الجهد أضعافاً مضاعفة من أجل التوصل الى هذه الوثيقة التي تعرف الحياة المشتركة. اليوم، يعترف معظم المشاركين في الحوار الدستوري

ليس قانوناً سيئاً وحسب بل هو قانون عنصري. من المشروع بنظري أن يرفض العربي في إسرائيل قانون العودة- إن الأمر غير المشروع بنظري - وهنا الفارق بأدق تفاصيله- هو أن يعرض العربي في دولة إسرائيل قانون العودة على أنه عنصرية، لأن العنصرية هي شيئاً مرفوض. إن القانون الذي يعطي الأفضلية لأبناء القومية في الدولة القومية هو قانون معروف للغاية في الكثير من دول العالم. ماذا يتوجب علينا حقاً أن نعمل؟ ما دامت الغالبية في دولة إسرائيل تريد لدولة إسرائيل أن تكون الدولة القومية للشعب اليهودي، فمن المعقول أن تكافحوا هذا، لأن هذا ليس جيداً بالنسبة لكم، لكن لا تنزعوا الشرعية عن هذا. لا تقولوا أن الفكرة بحد ذاتها ليست ديموقراطية أو عنصرية. إذا قلتم لي أن أكثر شيئاً هاماً بالنسبة لي هو عنصري، سيكون من الصعب علي أن أتحدث معكم عن المساواة المدنية، والعمل معكم بشراكة. أنا أعتقد أنه يمكن هنا بناء شراكة، ولكي يكون بمقدورنا الاستمرار- يتوجب أن تكون قضية الدولة القومية واضحة.

يوسف جبارين، مستشار مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب وباحث في شؤون الأقليات: سوف أتناول جانبين من النقاش:

أ- مسألة الشراكة في عمليات بناء الدستور. ب- ماذا يريد الجمهور العربي بالضبط؟ بخصوص الشراكة، في الوسط العربي توجد رغبة في الشراكة، لكن يوجد خوف من أن الشراكة في العملية ستضفي الشرعية على تأييد الفجوات الى أجيال قادمة، بسبب الأجواء المعادية والضعف السياسي للجمهور العربي في الواقع الإسرائيلي. إن العملية لائقة، لكن يتوجب ضمان تعديل هذه الفجوات في القوة.

ما هي العناصر المركزية التي تشكل بالنسبة للعرب



في الوسط العربي توجد رغبة في الشراكة، لكن يوجد خوف من أن الشراكة في العملية ستضفي الشرعية على تخليد الفجوات الى أجيال قادمة

المعوقات الأيديولوجية أمام الحصول على المساواة في المجتمع الإسرائيلي؟ إن القانون الإسرائيلي يشتمل بصورة صريحة على تعابير تعطي الأفضلية الواضحة للجمهور اليهودي في كافة المجالات التي تؤثر على علاقات الأقلية والأكثرية. وأقصد بهذا العلم، النشيد الوطني، اللغة العبرية وقانون العودة والمكانة الخاصة للوكالة اليهودية. إن الجمهور العربي يشعر أن هذه الأشياء معيقات، ليس من الناحية العملية وحسب بل من الناحية المبدئية، وبسببها لا يمكن الحصول على المساواة الجوهرية. بعض هذه الامتيازات تُعتبر ما يشبه الطابو بالنسبة للجمهور اليهودي، غير أن من يطلب أن يكون متساوياً في دولته- من حقه المشروع ان يعترض على هذا. بإمكان دولة إسرائيل أن تكون دولة يهودية وديموقراطية دون أن تحفظ هذه المكانة الخاصة للوكالة اليهودية والكيرن كيميتم... حتى لو كان هناك نشيداً وطنياً آخر، نشيداً وطنياً مدنياً، يرتبط بالجمهور العربي، أو إذا سعينا الى تحسين مكانة اللغة العربية أكثر مما هو مخطط اليوم في الدستور. حتى الذين يؤيدون الدولة الصهيونية الديموقراطية يشعرون بالحاجة الى المضي بعيداً من أجل تطوير حقوق المواطنين العرب. ولا أرى هذا في الصياغة الحالية لمشروع الدستور.

البروفيسور روت جابيزون، بوفيسور في القانون، من مؤلفي الدستور بالإتفاق:

من الواضح للجميع اليوم أن الصراع اليهودي العربي يدور بين شعبين يرتبطان بصلة عميقة جداً، طويلة، تاريخية، ثقافية، دينية، محسوسة ومادية على هذه الأرض. لا يوجد لهما بيت آخر ولا يوجد لهما مكان آخر. إن إحدى الصعوبات الأساسية في الحوار حول الدستور هو أنه بعد مضي مائة عام من سنوات الصراع لا توجد اجابة حتى الآن على السؤال المتعلق بمستقبل هذه



البوفيسور روت جابيزون: إن السؤال الذي يجب أن نناقشه معاً هو، ما هي العلاقة بين الحقوق القومية لليهود في إسرائيل والعرب في إسرائيل. هل في دولة إسرائيل التي تعيش جنباً الى جنب مع دولة قومية فلسطينية، يمكن الإعتراف، ليس فقط بالحقوق الجماعية لهذه الأقلية- وهي كما هو مذكور معروفة وسيتم الاعتراف بها- أيضاً بالحقوق القومية للأقلية العربية؟ أنا أعتقد انه يمكن هنا بناء شراكة، ولكي يكون بمقدورنا الاستمرار- يتوجب أن تكون قضية الدولة القومية واضحة.

البلاد من ناحية الشعبين.

على فرض قيام الدولة الفلسطينية، ماذا يتوجب أن تكون العلاقات بين اليهود والعرب داخل دولة إسرائيل؟ لا شك ان العرب كأقلية كبيرة في الدولة يستحقون جميع حقوق الإنسان؛ ولا خلاف، على ما يبدو لي، بأن العرب في دولة إسرائيل، ولأنهم لا يعيشون هنا كأفراد وليسوا مهاجرين، يستحقون الحقوق الجماعية. يبدو لي إن السؤال الذي يجب أن نناقشه معاً هو، ما هي العلاقة بين الحقوق القومية لليهود في إسرائيل والعرب في إسرائيل. هل في دولة إسرائيل التي تعيش جنباً الى جنب مع دولة قومية فلسطينية، يمكن الإعتراف، ليس فقط بالحقوق الجماعية لهذه الأقلية- وهي كما هو مذكور معروفة وسيتم الاعتراف بها- أيضاً بالحقوق القومية للأقلية العربية؟

إن التجربة التاريخية للشعبين في هذه البلاد تدعم الموقف بأنه إذا كان الحل هو دولتين للشعبين، تطبيق الحقوق القومية للفلسطينيين سيكون في الدولة الفلسطينية، بينما يتم الاعتراف من قبل دولة إسرائيل بالحقوق القومية لليهود.

إن التجربة التاريخية- ليس لنا فقط، بل في دول كثيرة، تفيد أن التعاون القومي الثنائي في دولة ما تزال تعيش صراعاً حاداً يؤدي الى حرب أهلية ولا يؤدي الى التعاون القومي الثنائي. يوجد لدينا هنا نقاش غير هادئ، وليس نقاشاً حول الثقة، وليس نقاشاً لمجموعتين قررتا بالفعل "نحن هنا معاً، أغلبية وأقلية، ونرغب في بناء بيت مشترك على طول المدى". إن العرب يخشون من أن العملية كلها ليست سوى تغطية وعلاقات عامة، بينما من الناحية العملية، تسلب الدولة منهم حقوقهم كأفراد وكجماعة وتولد تمييزاً فظاً في كافة مناحي الحياة. إن اليهود حقاً أغلبية في دولة إسرائيل لكنهم أقلية صغيرة في هذه المنطقة وهم خائفون. جزء ملحوظ من العرب في دولة إسرائيل سُمع يقول انه لا يعترف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير، حتى بالنسبة لدولة إسرائيل داخل الخط الأخضر. إن هذا الادعاء يخيف اليهود، لا لأنهم لا يملكون القوة من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية، بل لأن هذا يمس جذر رغبتهم في بيت خاص بهم على هذه الأرض. هناك بعض العرب الذين ما زالوا يريدون في العالم أن قانون العودة